

# الإسلاميون وثورة 14 تموز في العراق

(ملخص)

الدكتور جميل موسى النجار

الجامعة المستنصرية

لاشك أن ثورة الرابع عشر من تموز سنة 1958 كانت مفصلاً مهماً من مفاصل تاريخ العراق وشملت جميع أطرافه وفئاته على مختلف توجهاتها السياسية والفكرية. ومن ثم كان لكل فئة من هذه الفئات تصور تجاه هذه الثورة وموقف منها، ومن أعمالها وتوجهاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويأتي الإسلاميون في طليعة التيارات والأحزاب التي كانت لها مواقف واضحة من ثورة الرابع عشر من تموز وقائدها عبد الكريم قاسم. ويلاحظ أن مواقف الإسلاميين من ثورة تموز جاءت بعد أن خفت صوتهم في الساحة السياسية العراقية لأكثر من عقدين من الزمن أعقاب قيام ما يعرف بثورة العشرة سنة 1935 التي تضمنت مداخلات الإسلاميين ممثلة بمواقف المرجع الديني الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء. ومن ثم نجد أن المعارضة السياسية العراقية في أواخر العهد الملكي كانت تقتصر على ثلاثة أجنحة ليس من بينها جناح الإسلاميين، كان يمثل أولها المعارضون السياسيون التقليديون الذين نشأوا في كنف الدولة العراقية المعاصرة التي قامت سنة 1921 وكانوا من أعمدتها وأنصارها وشاركوا لبعض الوقت في حكوماتها. أما الجناح الثاني، فكان يضم المعارضة الليبرالية التي تألفت من الأحزاب القومية والشيوعية. ومثلت الثالث من أجنحة المعارضة فئة الضباط الأحرار التي اضطلعت بمهمة تغيير نظام الحكم الملكي وإقامة النظام الجمهوري لأول مرة في العراق.

وهكذا نجد أن تفاعل الإسلاميين مع الحالة السياسية العراقية قد انتعش بعد قيام ثورة تموز، وجاء، شأنه شأن مواقف الفئات والجماعات والأحزاب الأخرى، بعد مرور بعض الوقت على انبثاقها وتبلور توجهاتها. وقد تطرق بحثنا إلى الإسلاميين، السنة والشيعة، ومواقفهم من ثورة الرابع عشر من تموز، فبين طبيعة هؤلاء، من حيث تكوين جماعاتهم وأحزابهم وقياداتهم، وبرامجهم السياسية، ورؤاهم المستمدة من الشريعة الإسلامية أحكاماً ومبادئ، وتأييد معظمهم، لاسيما علماء الشيعة، لعبد الكريم قاسم في مسعاه لبناء النظام الجمهوري في العراق، ومن ثم حصول الانشقاق بين الطرفين بعد صدور قانوني الأحوال الشخصية والإصلاح الزراعي وسيطرة الشيوعيين على كثير من قرارات الحكومة، وازدياد هوة الانشقاق اتساعاً لتصل إلى حد المواجهة السياسية العنيفة بينهما سنة 1961 بقيام بعض علماء الدين وعلى رأسهم السيد محسن الحكيم بإصدار فتاوى تحرم الانتماء إلى الحزب الشيوعي رداً

على تفاقم نشاط الشيوعيين السياسي وتعرضهم للرموز الدينية. كذلك تطرق البحث إلى التحالفات التكتيكية للإسلاميين مع الأحزاب والقوى السياسية الأخرى عدا الحزب الشيوعي. والضربات المباشرة وغير المباشرة التي وجهتها حكومة قاسم إلى الإسلاميين عامة من خلال الاغتيالات التي طالت قيادات الإخوان المسلمين عقب فشل حركة الشواف في الموصل. ومن خلال العمل على إضعاف العشائر وتقليل دورها في الحياة السياسية من خلال إضعاف شيوخها، وهم حلفاء علماء الدين وذراعهم الضارب، وتجريدهم من القوة والسلطة التي كانوا يتمتعون بها مما تكفل به قانون الإصلاح الزراعي.